

**السؤال الموجه إلى صاحب المعالي وزير  
العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف والمقدم  
من سعادة العضو د. جهاد عبدالله الفاضل  
بشأن الخدمات التي تقدمها الوزارة لفئة  
الصم، ورد معالي الوزير عليه**





الرقم: ١٢ / س / ١٥٥  
التاريخ: ٢٦ مارس ٢٠١٩ م

**صاحب السعادة الأخ الكريم / غانم بن فضل البوعيين الموقر**  
**وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

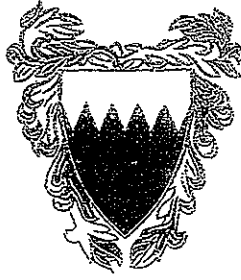
يطيب لي أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال الموجه إلى صاحب المعالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، والمقدم من سعادة الدكتورة جهاد عبد الله الفاضل عضو مجلس الشورى، بشأن الخدمات التي تقدمها الوزارة لفئة الصم.

برجاء التفضل باتخاذ اللازم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

  
**علي بن صالح الصالح**  
رئيس مجلس الشورى





الرقم: ١٢/س/ف ٥ ١  
التاريخ: ٢٦ مارس ٢٠١٩م

**صاحب المعالي الأخ الكريم / الشيخ خالد بن علي آل خليفة الموقر  
وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

يطيب لي أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من  
سعادة الدكتور جهاد عبد الله الفاضل عضو مجلس الشورى،  
بشأن الخدمات التي تقدمها الوزارة لفئة الصم، برجاء الاطلاع،  
واتخاذ ما ترونه مناسباً بهذا الخصوص.

ولكم خالص الشكر والتقدير على تعاونكم الدائم مع  
أعضاء مجلس الشورى.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

  
**علي بن صالح الصالح  
رئيس مجلس الشورى**





استمارة إجراء

الرأي القانوني حول السؤال البرلماني المقدم من سعادة العضو

التاريخ: ٢٠١٩/٠٣/١٩

من:	مكتب معالي رئيس المجلس	إلى:	هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس
-----	------------------------	------	------------------------------------

رقم السؤال وموضوعه	تاريخه	المقدم من	الموجه إلى
١٢ س: بخصوص الخدمات المقدمة لفئة الصم في الوزارة	١٩ مارس ٢٠١٩	د. جهاد عبدالله الفاضل	وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف

• توصية هيئة المستشارين بشأن السؤال البرلماني:

السؤال يتوافر فيه الشروط القانونية لتقديمه.

د. علي بن الطوالبة  
المستشار العام  
رئيس هيئة  
المستشارين القانونيين

٢٠١٩/٣/٢١







19 مارس 2019م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر  
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: سؤال موجه لمعالي وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف الموقر

استناداً لأحكام المادة (91) من دستور مملكة البحرين، والفقرة الأولى من المادة (127) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى بخصوص حق عضو مجلس الشورى في توجيه أسئلة مكتوبة إلى الوزراء لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، يسرني أن أتقدم بسؤال موجه إلى معالي وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف الموقر، وذلك على النحو الآتي:

1. كم عدد المراجعين من فئة الصم لخدمات الوزارة بمختلف إداراتها؟ وخصوصاً

إدارتي المحاكم والتوثيق؟

2. ما هي التسهيلات المقدمة من قبل الوزارة لهذه الفئة في سبيل تيسير حصولهم

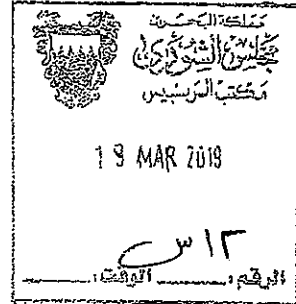
على الخدمات كبقية أفراد المجتمع؟

3. هل يوجد مترجم للغة الإشارة في إدارات الوزارة؟ وكم عددهم؟ وهل يتناسب

هذا العدد مع حجم المراجعين من هذه الفئة؟

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

مقدم السؤال  
د. جهاد عبد الله محمد الفاضل







الرقم: 1259 / و م ش ن / 2019  
التاريخ: 15 أبريل 2019م

**صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر  
رئيس مجلس الشورى**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

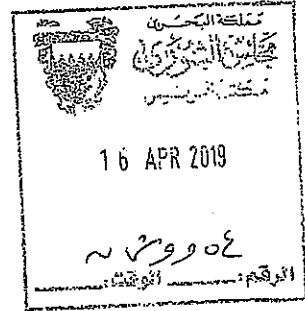
الموضوع: إجابة السؤال المقدم من سعادة العضو الدكتور جهاد عبدالله الفاضل

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم 12 س / ف 5 د 1 المؤرخ 26 مارس 2019م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو الدكتور جهاد عبدالله الفاضل إلى صاحب المعالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بشأن الخدمات التي تقدمها الوزارة لفئة الصم.

يسرني أن أرفق لمعاليكم إجابة معاليه على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه في هذا الشأن.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والتقدير،،،

**غانم بن فضل البوعيينين**  
**وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب**



للاستفسار الاتصال على: 17317096 - 17317060

نسخة إلى:

سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوزارية للشؤون القانونية والتشريعية.

jd





رقم الكتاب: م وع خ - ٢٠١٩ / ١٦ / ١٩  
التاريخ: ١٠ شعبان ١٤٤٠ هـ  
الموافق: ١٥ أبريل ٢٠١٩ م

سعادة الأخ غانم بن فضل البوعيين  
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

الموضوع: السؤال المقدم من سعادة العضو الدكتور جهاد عبدالله الفاضل  
بشأن الخدمات التي تقدمها الوزارة لفئة الصم

يطيب لنا أن نهدىكم خالص تحياتنا وتقديرنا، وبالإشارة إلى خطاب سعادتكم رقم ٩٧١ / م ش ن / ٢٠١٩ بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٩ م، بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو الدكتور جهاد عبدالله الفاضل حول الموضوع المنوه عنه بعالية. فعليه يسرني أن أرفق لسعادتكم رد وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في هذا الخصوص آمين تكرمكم بتقديمه إلى صاحب المعالي رئيس مجلس الشورى.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.  
وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير...

خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة  
وزير العدل  
والشؤون الإسلامية والأوقاف





رد على سؤال

سعادة العضو الدكتورة جهاد عبدالله الفاضل المحورة

عضو مجلس الشورى

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٩م ورد كتاب سعادة وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب رقم ٩٧١/و م ش ن/ ٢٠١٩ والمرفق به خطاب معالي رئيس مجلس الشورى بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو الدكتورة جهاد عبدالله الفاضل حول عدة استفسارات تتعلق بالخدمات التي تقدمها الوزارة لفئة الصم.

وباستقراء السؤال تبين أنه تضمن استيضاح ما يلي :

- ١- الاستفهام عن عدد المراجعين من فئة الصم لخدمات الوزارة بمختلف ادارتها؟ وبالأخص إدارتي المحاكم والتوثيق؟
- ٢- ما هي التسهيلات المقدمة من قبل الوزارة لهذه الفئة في سبيل تيسير حصولهم على الخدمات كبقية أفراد المجتمع؟
- ٣- الاستفهام عن وجود مترجم للغة الإشارة في إدارات الوزارة؟ وعددهم وهل يتناسب هذا العدد مع حجم المراجعين من هذه الفئة؟

وبدأه يشرفنا أن نتقدم بأسمى آيات التقدير لصاحب المعالي رئيس المجلس المحقر وأصحاب السعادة الأعضاء، ونخص بالتقدير والشكر سعادة العضو مقدمة السؤال لاهتمامها بالصالح العام مقدرين حرصها على التواصل معنا في كل ما من شأنه خدمة الوطن والمواطن.

وحيث أن الوزارة ممثلة في كافة إداراتها إذ تولي اهتماماً خاصاً بالمراجعين بصورة عامة ولذوي الاحتياجات الخاصة بشكل خاص، وتسعى باستمرار لتطوير خدماتها من خلال تسخير كافة الإمكانيات الممكنة لتسهيل اجراءات الخدمات بالوزارة الهادف لخدمة المواطنين ولضمان حصولهم على أفضل خدمة.

ورداً على الاستفهام الأول بشأن عدد المراجعين من فئة الصم، نود أن نبين لسعادتكم بأنه يتم تصنيف التعامل مع المراجعين من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى فئتين وذلك تطبيقاً لأحكام قانون الولاية على المال الصادر بالمرسوم رقم ٧ لسنة ١٩٨٦ وعلى الأخص المادة ٥٢ بالفصل الثاني (في المساعدة القضائية والمشرف) والتي نصت على "إذا كان الشخص أعمى أصم، أو أصم أبكم أو أعمى أبكم وتعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن إرادته جاز للمجلس أن يعين له مساعداً قضائياً يعاونه في







التصرفات ....."، ما مفاده أنه متى ما اجتمعت إعتقن لدى الشخص يتم تعيين مساعد قضائي يقوم بمساعدته في تصرفاته القانونية، وعليه وخلال العشرة أعوام الماضية باشرت إدارة المحاكم تقديم خدماتها لـ ٢٠ مراجع من فئة الصم فقط (إعاقة واحدة) وذلك لدى كافة الأقسام بها بما فيها المثل أمام القضاء (إدارة المحاكم)، فيما قامت إدارة أموال القاصرين بمباشرة تلقي طلبات وتقديم الخدمات لـ ٣٧ مراجع كانت لديه إعتقن إحداهما كون المراجع أصم، بما فيها تلك التي تتم أمام كاتب العدل (الموثق)، ما مجموعه ٥٧ مراجع البعض منهم تكرر تلقي طلباته وتقديم الخدمات له.

أما بشأن الاستفهام الثاني المتعلق بالتسهيلات المقدمة من الوزارة لهذه الفئة فإنه وعطفاً على ما أبديناه من اهتمام الوزارة بتقديم أفضل الممارسات في تقديم الخدمات للمواطنين بوجه عام ولذوي الاحتياجات بوجه خاص، نفيد سعادتكم أنه متى ما تقدم مراجع من فئة الصم يستعان بالموظفة المختصة التي تجيد ترجمة لغة الإشارة لتيسير حصول فئة الصم على الخدمات بالشكل الصحيح، إضافة إلى التنسيق المستمر مع المجلس الأعلى للقضاء من خلال "مكتب خدمات المتقاضين" الذي يقوم باستقبال المراجعين وإرشادهم وتذليل العقبات أمامهم وتقديم المساعدة للمتقاضين، ومتى ما تبين أن المراجعين بحاجة لمساعدة خاصة يتم التعامل مع هذه الحالات بصورة خاصة ووفقاً لأحكام القانون إذا تطلب الأمر.

وبخصوص الاستفهام الثالث بشأن وجود مترجم للغة الإشارة في إدارات الوزارة؟ وعددهم؟ وهل يتناسب هذا العدد مع حجم المراجعين من هذه الفئة؟ يوجد لدى الوزارة منذ العام ٢٠٠٦ موظفة مختصة بترجمة لغة الإشارة يتم الاستعانة بالترجمة أمام المحاكم وباقي الأقسام بالوزارة. وتنبه الوزارة أنه بالنظر للأرقام المسجلة لديها لهذا النوع من الحالات فإنها لم تواجه أي صعوبات تستدعي زيادة عدد المترجمين للغة الإشارة.

وإذ نأمل أن نكون وفقنا في تحقيق ما يرنو إليه سؤال سعادة العضو الموقر، كما لا يسعنا إلا أن نشير إلى حرص الوزارة على تعزيز التعاون المثمر والبناء مع مجلس الشورى الموقر تقديراً للدور الفعال الذي يقوم به لصالح الوطن والمواطنين.

والله ولي التوفيق،،،

وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف

